

صندوق الوطني 2

الدوحة - قطر

البيانات المالية وتقدير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المحتويات	الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	--
بيان المركز المالي	1
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	2
بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات	3
بيان التدفقات النقدية	4
إيضاحات حول البيانات المالية	32-5

ق.ر 8-99

RN: 664/AT/FY2026

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ حملة وحدات صندوق الوطني 2 المحترمين

الدوحة- قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق الوطني 2 ("الصندوق")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للصندوق وشركة في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ومتطلبات معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعدادها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق، وكذلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الصندوق أو وقف العمليات، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسئوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالقوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وتقديمها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعدادها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق، وكذلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الصندوق أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكتشف دائماً خطأً جوهرياً عندما يكون موجوداً. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في المجمل على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال التدقيق. كما نقوم بما يلي:

◀ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المتعمدة أو التصريحات الخاطئة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

◀ بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

◀ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قدمتها الإدارة.

◀ التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار كمؤسسة مستمرة. إذا توصلنا إلى استنتاج مفاده أن هناك عدم يقين جوهري، فنحن ملزمون بلفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن الاستمرار كمؤسسة مستمرة.

◀ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء تدقيقنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وكما هو مطلوب بموجب قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفيد بما يلي:

◀ برأينا أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة.

◀ لقد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

◀ وفقًا لأفضل ما لدينا من علم واعتقاد ووفقًا للمعلومات المقدمة إلينا، لم يتم ارتكاب أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول به والنظام الأساسي للصندوق خلال العام والتي من شأنها أن تؤثر بشكل مادي على المركز المالي للصندوق أو أدائه المالي.

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

الدوحة - قطر في
25 يناير 2025



وليد سليم
شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (319)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق
المالية رقم (120156)

صندوق الوطني 2
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	إيضاحات	
ريال قطري	ريال قطري		
			الموجودات
5,963,657	6,120,883	5	الاستثمارات في الأوراق المالية
15	2	6	الفوائد والعمولات المستحقة
327,682	69,065	7	رصيد البنك
6,291,354	6,189,950		مجموع الموجودات
			المطلوبات
133,334	161,301	8	مستحقات لجهات ذات علاقة
61,751	61,751	9	دُم دائنة ومصاريف مستحقة
195,085	223,052		
6,096,269	5,966,898		صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات
289,922	271,805		عدد الوحدات المصدرة (الوحدات)
21.03	21.95		صافي قيمة الموجودات للوحدة (ريال قطري)

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق في 25 يناير 2026 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل:



السيد/عبدالله هاشم السادة المحترم

النائب الأول لرئيس التنفيذي

إدارة أصول وثروات المجموعة

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية



صندوق الوطني 2
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاح	
ريال قطري	ريال قطري		
			الدخل
(168,234)	262,572	10	صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية
338,611	294,391		دخل توزيعات الأرباح
16,856	6,216		دخل الفائدة
187,233	563,179		إجمالي الدخل
			المصاريف
96,955	93,376	8	رسوم الإدارة
32,322	31,125	8	رسوم أمين المحفظة
10,557	--		رسوم الاستشارات
9,712	22,840		رسوم الوساطة
112,500	112,500		مصاريف مهنية
28,849	28,275	8	رسوم الأداء
290,895	288,116		إجمالي المصاريف
(103,662)	275,063		الربح / (الخسارة) قبل الضرائب للسنة
--	--	11	ضريبة الدخل
(103,662)	275,063		الربح / (الخسارة) للسنة
--	--		الدخل الشامل الآخر للسنة
(103,662)	275,063		التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات



تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق الوطني 2

بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024		2025		
ريال قطري	عدد الوحدات	ريال قطري	عدد الوحدات	
6,883,730	322,754	6,096,269	289,922	الرصيد في 1 يناير
(103,662)	--	275,063	--	التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات
				<u>الاكتتابات واستردادات الوحدات من قبل حاملي الوحدات:</u>
--	--	20,000	875	اكتتاب في وحدات قابلة للإسترداد خلال السنة
(683,799)	(32,832)	(424,434)	(18,992)	استرداد وحدات قابلة للاسترداد خلال السنة
(683,799)	(32,832)	(404,434)	(18,117)	المعاملات مع حاملي الوحدات
6,096,269	289,922	5,966,898	271,805	الرصيد في 31 ديسمبر



تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

إيضاحات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
الأنشطة التشغيلية		
التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات	275,063	(103,662)
تعديلات:		
الخسارة المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية	--	51,371
دخل الفوائد	(6,216)	(16,856)
صافي (الربح) / الخسارة غير المحققة من إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية	10	116,863
	127,756	47,716
التغيرات في:		
الاستثمارات في الأوراق المالية	(16,135)	570,860
مستحقات الوساطة	--	198,453
المستحقات لأطراف ذات علاقة	27,967	28,499
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	--	1,875
النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية	139,588	847,403
الضريبة المدفوعة	--	--
الفوائد المستلمة	6,229	16,852
صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية	145,817	864,255
الأنشطة التمويلية		
المتحصلات مقابل اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	20,000	--
المدفوعات مقابل استرداد وحدات قابلة للإسترداد	(424,434)	(683,799)
صافي النقد الناتج المستخدم في الأنشطة التمويلية	(404,434)	(683,799)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله	(258,617)	180,456
النقد وما يعادله في بداية السنة	327,682	147,226
النقد وما يعادله في نهاية السنة	69,065	327,682



1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

صندوق الوطني (2) ("الصندوق") هو صندوق برأس مال مفتوح تم تأسيسه في 8 سبتمبر 2005، بموجب القانون رقم 25 لعام 2002 وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم (69) لعام 2004 لإصدار اللوائح الداخلية لصناديق الاستثمار في دولة قطر. تم ترخيص الصندوق من قبل مصرف قطر المركزي ("مصرف قطر المركزي") بموجب الترخيص رقم F/3/2005.1 ومسجل لدى وزارة التجارة والصناعة ("الوزارة") برقم التسجيل 31350. يستثمر الصندوق في النمو الرأسمالي والدخل في الشركات المدرجة في بورصة قطر وفي الصناديق المحلية.

مدة الصندوق هي 10 سنوات، تبدأ من تاريخ تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار لدى الوزارة، قابلة للتجديد من قبل المؤسس بموافقة مصرف قطر المركزي. في 22 يوليو 2015، قام الصندوق بتجديد الترخيص لمدة 10 سنوات أخرى من التشغيل. حتى تاريخ إصدار التقرير، المؤسس في طور تجديد ترخيص الصندوق لفترة إضافية مدتها عشر سنوات".

مؤسس الصندوق هو بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)، ("QNB")، وهو شركة مساهمة قطرية تأسست بموجب قوانين قطر ولها مكتب رئيسي في الدوحة، قطر، صندوق بريد 1000 ("المؤسس"). بنك قطر الوطني هو الوصي المعين للصندوق. يتم إدارة الصندوق من قبل QNB بنك بريفي (Suisse)، وهي شركة تأسست بموجب قوانين سويسرا (رقم تسجيل الشركة -263-031-3-170-CH) ولها مكتب مسجل في جنيف، سويسرا.

2. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

تتسق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المطبقة في السنة المالية السابقة، بإستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة مؤخرًا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ("IFRIC") السارية اعتبارًا من 1 يناير 2025:

2.1 معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

قامت الشركة خلال السنة الحالية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025.

ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - الإفئار لقابلية التبادل 1 يناير ٢٠٢٥

لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير مادي على الإفصاحات و المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية ولكنه قد يؤثر على المحاسبة للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

2. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

2.2 معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا
لم تطبق الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة	ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعايير الدولي للمحاسبة 9 و7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٦
التحسينات السنوية لمعايير المحاسبة الدولية - المجلد 11	١ يناير ٢٠٢٦
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 : العرض والإفصاح في البيانات المالية	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية 19 : الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	١ يناير ٢٠٢٧
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 10 والمعيار الدولي للمحاسبة IAS 28 - بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر وشركته التابعة أو المشروع المشترك	مؤجل إلى أجل غير مسمى

تتوقع الإدارة أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للشركة عند تطبيقها. وقد لا يكون تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية والعرضية

يتم عرض هذه البيانات المالية بالريال القطري ("الريال القطري")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق. السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية موضحة أدناه:

الإعتراف بالإيرادات

- صافي الربح/(الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يشمل جميع القيمة العادلة المحققة وغير المحققة؛ و
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية؛ و
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية التي لم يتم بيعها.
- يتم الاعتراف بإيرادات توزيع الأرباح عندما يكون للصندوق الحق في تحصيل الأرباح.
- يتألف دخل الفائدة المعروض في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر من الفائدة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحسوبة على أساس الفائدة الفعلية؛ و
- يتم حساب "معدل الفائدة الفعلي" عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية على أنه المعدل الذي يخضم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بمصروفات الرسوم والعمولات في الأرباح أو الخسائر عند أداء الخدمات ذات الصلة.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للصندوق عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في البداية بالقيمة العادلة. تتم إضافة تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الفور في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية

يتم الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع العادية للأصول المالية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التداول. عمليات الشراء أو البيع العادية هي عمليات شراء أو بيع للأصول المالية تتطلب تسليم الموجودات في الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف في السوق.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتمادًا على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(i) أدوات الدين المخصصة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تقي بالشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

أداة الدين المعينة ضمن الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

بشكل افتراضي، يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

على الرغم مما سبق، يجوز للصندوق إجراء الاختيار/التعيين غير القابل للإلغاء التالي عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي:

- يجوز للصندوق اختيار غير قابل للإلغاء تقديم التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار الأسهم في الدخل الشامل الآخر إذا تم (استيفاء معايير معينة) ملاحظة (ii) أدناه
- يجوز للصندوق أن يعين بشكل لا رجعة فيه استثمار دين يفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (ملاحظة (iii) أدناه)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص دخل الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية (تتمة)

بالنسبة للأصول المالية بخلاف الموجودات المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها (أي الموجودات المتعثرة الائتمان عند الاعتراف الأولي)، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، على مدار العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للأصول المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل الائتماني عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه أقساط سداد أصل الدين، بالإضافة إلى الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، مع تعديله لأي بدل خسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانياً، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً متعثرة ائتمانياً. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً متعثرة ائتمانياً، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية المتعثرة ائتمانياً في فترات إعداد التقارير اللاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي متعثراً ائتمانياً، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانياً، يعترف الصندوق بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي متعثراً ائتمانياً.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة في الربح أو الخسارة ويتم تضمينها في بند "إيرادات الفائدة".

(ii) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف الأولي، يجوز للصندوق اتخاذ قرار لا رجعة فيه (على أساس كل أداة على حدة) لتعيين الاستثمارات في أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يُسمح بالتعيين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في الأسهم محتفظاً به للتداول أو إذا كان مقابلاً مشروطاً يعترف به المشتري في اندماج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في البداية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. بعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وتراكمها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر التراكمية إلى ربح أو خسارة عند التخلص من استثمارات حقوق الملكية، بل سيتم تحويلها بدلاً من ذلك إلى الأرباح المحتجزة.

قام الصندوق بتعيين جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للتداول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

(ii) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي للتداول إذا:

- تم شراؤه بشكل أساسي لغرض بيعه في الأمد القريب
- عند الاعتراف الأولي، يكون جزءًا من محفظة من الأدوات المالية المحددة التي يديرها الصندوق معًا ولديه دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح في الأمد القريب
- مشتق (باستثناء المشتق الذي يمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مخصصة وفعالة)

(iii) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تقي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ما لم يتم الصندوق بتعيين استثمار في حقوق الملكية لا يتم الاحتفاظ به للتداول ولا مقابل طارئ ناشئ عن اندماج أعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الخسارة عند الاعتراف الأولي.
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تقي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين التي تقي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف (ما يسمى "عدم التطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر عليها على أسس مختلفة. لم يصنف الصندوق أي أدوات دين على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة إعداد تقارير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يتم تضمين صافي الربح أو الخسارة المعترف بها في الربح والخسارة في بند "صافي الربح/(الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية."

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ما لم تكن الأرباح تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار.

يتم تضمين الأرباح في بند "دخل الأرباح" في الربح أو الخسارة.

تدني قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية المعمول بها والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في كل تاريخ إعداد تقرير ليعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأدوات المالية المعنية.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

يعترف الصندوق دائماً بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لمستحقات الوساطة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى خبرة الصندوق التاريخية في خسائر الائتمان، مع تعديلها وفقاً للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود عند الاقتضاء.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يعترف الصندوق بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان على الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقيس الصندوق مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً.

يعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو خطر حدوث التخلف عن السداد منذ الاعتراف الأولي بدلاً من وجود دليل على تعرض الأصل المالي لضعف الائتمان في تاريخ إعداد التقارير.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستتجم عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وعلى النقيض من ذلك، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً الجزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع الذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية والتي من الممكن أن تحدث في غضون 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير.

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقارن الصندوق بين مخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ إعداد التقارير ومخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. وفي إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر.

تتضمن المعلومات التطلعية التي يتم النظر فيها التوقعات المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو الصندوق، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، فضلاً عن النظر في مصادر خارجية مختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للصندوق.

وعلى وجه الخصوص، تؤخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي:

- تدهور كبير فعلي أو متوقع في التصنيف الائتماني الخارجي (إن وجد) أو الداخلي للأداة المالية
- تدهور كبير في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة، على سبيل المثال
- زيادة كبيرة في الفارق الائتماني، أو أسعار مقايضة الائتمان الافتراضية للمدين، أو طول الفترة أو المدى الذي أصبحت فيه القيمة العادلة للأصل المالي أقل من تكلفته المطفأة

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تتمة)

- تغييرات سلبية قائمة أو متوقعة في الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية والتي من المتوقع أن تسبب انخفاضًا كبيرًا في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية
- تدهور كبير فعلي أو متوقع في النتائج التشغيلية للمدين
- زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين
- تغيير سلبي كبير فعلي أو متوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمدين مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية

بغض النظر عن نتيجة التقييم المذكور أعلاه، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة عن السداد لأكثر من 30 يومًا، ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم تثبت خلاف ذلك.

وعلى الرغم مما تقدم، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأداة المالية لم ترتفع بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ إعداد التقارير.

يتم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- (1) كانت الأداة المالية ذات مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد،
- (2) كان لدى المقرض قدرة قوية على تلبية التزامات التدفق النقدي التعاقدية في الأمد القريب، و
- (3) قد تؤدي التغييرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية في الأمد البعيد، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية.

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون للأصل تصنيف ائتماني خارجي "درجة استثمارية" وفقًا للتعريف المفهوم عالميًا أو إذا لم يكن التصنيف الخارجي متاحًا، فإن الأصل لديه تصنيف داخلي "أداء". يعني الأداء أن الطرف المقابل لديه وضع مالي قوي ولا توجد مبالغ مستحقة.

يراقب الصندوق بانتظام فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ويراجعها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحقًا.

(ii) تعريف التخلف عن السداد

يعتبر الصندوق ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الموجودات المالية التي تلبي أيًا من المعايير التالية لا يمكن استردادها بشكل عام:

- عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل المدين
- تشير المعلومات التي تم تطويرها داخليًا أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أن المدين من غير المرجح أن يسدد لدائنيه، بما في ذلك الصندوق، بالكامل (دون مراعاة أي ضمانات يحتفظ بها الصندوق) وبصرف النظر عن التحليل أعلاه، يعتبر الصندوق أن التخلف عن السداد قد حدث عندما يكون أحد الموجودات المالية متأخرًا عن السداد لأكثر من 90 يومًا ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار التخلف عن السداد الأكثر تأخرًا هو أكثر ملاءمة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(iii) الموجودات المالية المتعثرة ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي معوقاً ائتمانياً عندما يحدث حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. يتضمن الدليل على أن الأصل المالي معوق ائتمانياً بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- (أ) صعوبة مالية كبيرة يواجهها المصدر أو المقترض؛
- (ب) خرق العقد، مثل حدث التخلف عن السداد أو التأخر في السداد) انظر (ii) أعلاه؛
- (ج) منح المقرض (المقرضون) للمقرض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية التي يواجهها المقرض، تنازلاً (تنازلات) لم يكن المقرض (المقرضون) ليفكروا فيه لولا ذلك؛
- (د) أصبح من المحتمل أن يعلن المقرض إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- (هـ) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

(iv) سياسة الشطب

يقوم الصندوق بتوفير أو شطب الموجودات المالية بالكامل عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا توجد احتمالات واقعية للتعافي، على سبيل المثال عندما يتم وضع المدين تحت التصفية أو يدخل في إجراءات الإفلاس. قد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد الخاصة بالصندوق، مع مراعاة المشورة القانونية عند الاقتضاء. يتم الاعتراف بأي عمليات استرداد تتم في الربح أو الخسارة المنفصلة.

(v) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة التخلف عن السداد) والتعرض عند التخلف عن السداد. يعتمد تقييم احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة بالمعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التخلف عن السداد بالنسبة للأصول المالية، فيتمثل ذلك في القيمة الإجمالية المحمولة للأصول في تاريخ إعداد التقارير، إلى جانب أي مبالغ إضافية من المتوقع سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التخلف عن السداد والتي يتم تحديدها على أساس الاتجاه التاريخي، وفهم الصندوق للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

بالنسبة للأصول المالية، يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تلقيها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إذا قام الصندوق بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في فترة الإبلاغ السابقة، لكنه يحدد في تاريخ الإبلاغ الحالي أن شروط الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لم تعد مستوفاة، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً في تاريخ الإبلاغ الحالي، باستثناء الموجودات التي تم استخدام النهج المبسط لها.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(٧) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

يعترف الصندوق بمكسب أو خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع التعديل المقابل لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما ينقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم ينقل الصندوق أو يحتفظ بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بالملكية واستمر في التحكم في الأصل المحول، فإن الصندوق يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يتعين عليه دفعها. إذا احتفظ الصندوق بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل المالي المحول، فإن الصندوق يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويعترف أيضًا بالاقتراض المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم والمستحق في الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، عند إلغاء الاعتراف باستثمار في أداة حقوق ملكية اختار الصندوق عند الاعتراف الأولي قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كديون أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية إما كالتزامات مالية أو حقوق ملكية وفقًا لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود مصلحة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم جميع التزاماته. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن الصندوق بالعائدات المستلمة، صافيًا من تكاليف الإصدار المباشرة. يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية

المطلوبات المالية التي لا تمثل (أ) مقابلًا مشروطًا للمستحوز في اندماج الأعمال، أو (ب) محتفظًا بها للتداول، أو (ج) محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصاريف الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (حيثما كان ذلك مناسباً) فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم سداد التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في الربح أو الخسارة.

عندما يتبادل الصندوق مع المقرض الحالي أداة دين واحدة بأخرى بشروط مختلفة بشكل كبير، يتم احتساب هذا التبادل على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالالتزام مالي جديد. وبالمثل، يقوم الصندوق باحتساب التعديل الجوهري لشروط التزام قائم أو جزء منه على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد. يُفترض أن الشروط مختلفة بشكل كبير إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي، مختلفة بنسبة 10 في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، فإن الفرق بين: (1) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل؛ و(2) يتم الاعتراف بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة باعتبارها ربح أو خسارة التعديل ضمن المكاسب والخسائر الأخرى

تعويض الأدوات المالية

يتم تعويض الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ حالياً لتعويض المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس صافٍ، أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد. يجب ألا يكون الحق القانوني القابل للتنفيذ مشروطاً بأحداث مستقبلية ويجب أن يكون قابلاً للتنفيذ في سياق العمل العادي وفي حالة التخلف عن السداد أو الإفلاس من قبل الصندوق أو الطرف المقابل.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالسعر السائد في تاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي. يتم أخذ جميع الفروقات إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يعادله من أرصدة بنكية.

المستحقات والمصروفات المستحقة

يتم الاعتراف بالمطلوبات مقابل المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فاتورة بها من قبل المورد أم لا.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل أحد المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية، أو في حالة عدم وجودها، السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للصندوق الوصول إليها في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الأداء.

عندما يكون متاحًا، يقيس الصندوق القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المحدد في سوق نشطة لتلك الأداة. ويعتبر السوق نشطًا إذا حدثت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو بناء) نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يكون الصندوق ملزمًا بتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ بيان المركز المالي، مع مراعاة المخاطر وعدم اليقين المحيط بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كل الفوائد الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمستحق كأصل إذا كان من المؤكد تقريبًا استلام السداد ويمكن قياس مبلغ المستحق بشكل موثوق.

الوحدات القابلة للاسترداد

يتم إصدار الوحدات القابلة للاسترداد واستردادها حسب خيار حاملها بأسعار تعتمد على صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في وقت الإصدار أو الاسترداد.

صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم تحديد صافي قيمة أصول الصندوق في أي يوم تقييم بقسمة إجمالي الموجودات مطروحًا منها التزامات الصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت

ضريبة الدخل

يتم توفير الضرائب وفقًا لقانون ضريبة الدخل القطري رقم 24 لعام 2018. تمثل مصروفات ضريبة الدخل مجموع الضريبة المستحقة حاليًا والضريبة المؤجلة.

الضريبة الحالية

الضريبة المستحقة حاليًا تعتمد على الربح الخاضع للضريبة للسنة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح كما هو مذكور في بيان الأرباح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر بسبب عناصر الدخل أو المصروفات التي تكون خاضعة للضريبة أو الخصم في سنوات أخرى وعناصر لا تخضع للضريبة أو الخصم أبدًا. يتم حساب التزام الصندوق بالضريبة الحالية باستخدام أحكام الضرائب كما هو منصوص عليه في قانون الضرائب القطري.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ضريبة الدخل (تتمة)

الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بناء على الفروق المؤقتة بين المبالغ الحاملة للأصول والالتزامات في البيانات المالية والقواعد الضريبية المقابلة المستخدمة في حساب الأرباح الخاضعة للضريبة. تعترف عادة بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. تعترف الأصول الضريبية المؤجلة عموماً لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم إلى الحد الذي من المحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة يمكن الاستفادة من تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

الأحداث التي وقعت بعد تاريخ إعداد التقارير

يتم تعديل البيانات المالية لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ إعداد التقارير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار، بشرط أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إعداد التقارير. تتم مناقشة أي أحداث ما بعد نهاية العام غير القابلة للتعديل في البيانات المالية عندما تكون جوهرية.

4. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من الإدارة إجراء تقديرات وافتراسات تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للأصول المطلوبة والدخل والمصروفات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة. قد تحدث أحداث مستقبلية من شأنها أن تتسبب في تغيير الافتراضات المستخدمة في التوصل إلى التقديرات. تنعكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية عندما تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول.

يتم تقييم الأحكام والتقديرات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

الأحكام الهامة

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تنطوي على تقديرات، والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

4. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير (تتمة)

الأحكام الهامة (تتمة)تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج العمل ونتائج اختبار نموذج العمل. يحدد الصندوق نموذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. يراقب الصندوق الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم إلغاؤها الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب التخلص منها وما إذا كانت الأسباب متسقة مع هدف العمل الذي تم الاحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للصندوق لمعرفة ما إذا كان نموذج العمل الذي تُحتفظ من أجله الموجودات المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسبًا وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات.

قررت الإدارة أن يتم قياس جميع استثماراتها في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بناءً على نموذج أعمالها.

الاستمرارية

قامت إدارة الصندوق بتقييم قدرتها على الاستمرار ككيان مستمر وهي مقتنعة بأن لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، لا تترك الإدارة أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

التقديرات

يتم مناقشة الافتراض الرئيسي فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الأخرى لعدم اليقين في التقدير في تاريخ الوضع المالي والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تتسبب في تعديل مادي للمبالغ المحملة للأصول المطلوبة خلال السنة المالية القادمة أدناه.

حساب بذل الخسارة

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يستخدم الصندوق معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. يستخدم الصندوق تقديرات لحساب معدلات الخسارة.

الخسارة في حالة التخلف عن السداد هي تقدير للخسارة الناشئة عن التخلف عن السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تلقيها، مع مراعاة التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزات الائتمان المتكاملة.

5. الاستثمارات في الأوراق المالية

الأوراق المالية الاستثمارية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو
الخسارة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ريال قطري	ريال قطري
5,963,657	6,120,883
5,963,657	6,120,883

الأوراق المالية - أسهم المدرجة - دولة قطر

حركة الأوراق المالية الاستثمارية على النحو التالي:

2024	2025
ريال قطري	ريال قطري
6,702,751	5,963,657
2,496,104	6,661,536
(3,118,335)	(6,645,401)
(116,863)	141,091
5,963,657	6,120,883

في 1 يناير

الإضافات خلال السنة

الاستبعادات خلال السنة

تغيرات القيمة العادلة خلال السنة

في 31 ديسمبر

تكلفة والقيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية في نهاية السنة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ريال قطري	ريال قطري
6,080,520	5,979,792
(116,863)	141,091
5,963,657	6,120,883

تكلفة الأوراق المالية الاستثمارية

الأرباح / (الخسائر) غير المحققة من إعادة تقييم أوراق الاستثمار

بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

في 31 ديسمبر

تم إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية استنادًا إلى سعر السوق الختامي للأوراق المالية المدرجة في تاريخ التقرير.

6. الفوائد المستحقة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	العملة
ريال قطري	ريال قطري	
15	2	

الفوائد المستحقة

7. رصيد البنك

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ريال قطري	ريال قطري	
327,682	69,065	الرصيد في البنك

رصيد البنك محتفظ به في حساب إيداع تحت الطلب يحمل معدل فائدة متوسط قدره 1.5 % (2.4%: 2024).

تم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة من التعثر حيث أن هذه البنوك تخضع بشكل رئيسي لتنظيمات صارمة من قبل البنوك المركزية للدول المعنية. وبناءً على ذلك، يقدر إدارة الصندوق مخصص خسارة الرصيد لدى البنك في نهاية فترة التقرير بمقدار يساوي خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا. لا يوجد أي رصيد لدى البنك في نهاية فترة التقرير قد تجاوز تاريخ استحقاقه، وبالنظر إلى الخبرة التاريخية في التعثر والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنك، فقد قامت إدارة الصندوق بتقييم أنه لا يوجد أي انخفاض في القيمة، وبالتالي لم يتم تسجيل أي مخصص لخسارة في هذا الرصيد.

8. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات الصلة المؤسس ومدير الصندوق والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين للصندوق والكيانات التي تسيطر عليها هذه الأطراف أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تتأثر بها بشكل كبير.

يتم الموافقة على سياسات وشروط المعاملات من قبل الإدارة.

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة رسوم الإدارة ورسوم الأداء ورسوم الوصي.

رسوم الإدارة

يتم احتساب رسوم الإدارة ودفعها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره 1.5% من صافي قيمة أصول الصندوق.

رسوم الأداء

يتم احتساب رسوم الأداء ودفعها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره 15% على العائدات الزائدة الإيجابية.

رسوم أمين المحفظة

يتم احتساب رسوم الوصي ودفعها للوصي على أساس شهري بمعدل سنوي قدره 0.5% من صافي قيمة أصول الصندوق.

8. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

وفيما يلي الأرصدة الناشئة عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

العلاقة	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
QNB بنك بريفي (Suisse)	153,256	125,459
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	8,045	7,875
مدير الصندوق		
مؤسس		
	161,301	133,334

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

ذات علاقة	العلاقة	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		ريال قطري	ريال قطري
رسوم الاداء	QNB بنك بريفي (Suisse)	28,275	28,849
رسوم الإدارة	QNB بنك بريفي (Suisse)	93,376	96,955
رسوم أمين المحفظة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	31,125	32,322
	المؤسس		
		152,776	158,126

9. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ريال قطري	ريال قطري
61,751	61,751

رسوم التدقيق

10. صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية

صافي الربح/ (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية الاستثمارية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما يلي:

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ريال قطري	ريال قطري
121,481	(51,371)
141,091	(116,863)
262,572	(168,234)

صافي الربح/ (الخسارة) المحقق من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية

صافي الربح/ (الخسارة) غير المحقق من إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية

صافي الربح/ (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية

11. ضريبة الدخل

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ريال قطري	ريال قطري	
--	--	مصاريف ضريبة الدخل للسنة الحالية
--	--	التعديلات على ضريبة الدخل للسنة السابقة
--	--	إجمالي مصاريف ضريبة الدخل

التسوية بين مصروف الضريبة والربح المحاسبي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ريال قطري	ريال قطري	
(103,662)	275,063	الربح / (الخسارة) قبل الضريبة
(338,611)	(294,391)	ناقص: التأثير الضريبي للدخل المعفى
116,863	(141,091)	ناقص: تعديلات أخرى
(325,410)	(160,419)	الخسارة الخاضعة للضريبة
--	--	الضريبة بمعدل 10%
--	--	التعديلات على ضريبة الدخل للسنة السابقة
--	--	إجمالي مصاريف ضريبة الدخل

لم يتم الاعتراف بأي ضريبة مؤجلة في البيانات المالية نظراً لعدم وجود فروقات مؤقتة جوهرية ستؤدي إلى أي أصل / (التزام) ضريبي مؤجل كما في تاريخ التقرير .

الحركة في ضريبة الدخل المستحقة كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ريال قطري	ريال قطري	
--	--	في 1 يناير
--	--	المخصصات التي تم تكوينها خلال السنة
--	--	المدفوعات التي تمت خلال السنة
--	--	في 31 ديسمبر

12. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية من الأدوات المالية:

- (أ) مخاطر الائتمان؛
- (ب) مخاطر السيولة؛
- (ج) مخاطر السوق

مقدمة

ان هدف الصندوق من إدارة المخاطر هو خلق وحماية القيمة لحاملي الوحدات. إن المخاطر متأصلة في أنشطة الصندوق ولكن تتم إدارتها من خلال أسلوب تحديد وقياس ورصد مستمر يخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن أسلوب إدارة المخاطر يعتبر أمرا حاسما لاستمرارية ربحية الصندوق (والتي تتضمن مخاطر العملات ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السعر)، ويتم عملية إدارة المخاطر بأهمية حاسمة لاستقرار ربحية الصندوق.

هيكل إدارة المخاطر

مدير الصندوق مسؤول عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها. يقوم مدير الصندوق بالإشراف على إدارة المخاطر الكلية للصندوق وهو المسؤول النهائي عن ذلك.

قياس المخاطر ونظام التقارير

تقاس مخاطر الصندوق باستخدام الطريقة التي تعكس كلا من الخسارة المتوقعة المحتمل وقوعها في الظروف الاعتيادية والخسائر غير المتوقعة والتي تعتبر تقديرا للخسارة الفعلية الكلية استنادا إلى النماذج الإحصائية. تستخدم النماذج الاحتمالات المستنبطة من الخبرة معدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يرصد مدير الصندوق وقياس المخاطر الكلية فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر عبر جميع أنواع المخاطر والأنشطة.

التركز الزائد للمخاطر

يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق تجاه التطورات التي تؤثر على مجال أو موقع جغرافي محدد. تنشأ تركيزات المخاطر عندما تدخل بعض من الأدوات أو العقود المالية مع نفس الطرف المقابل، أو عندما يكون عدد الأطراف المقابلة يزاوون أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم نفس المزايا الاقتصادية التي تتسبب في عدم مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية التي تتأثر بصفة مماثلة بالتغيرات في الاقتصاد أو السياسة. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة من أحكام سداد المطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق محددة لتحقيق موجودات سائلة. قد تنشأ مخاطر تركيزات معدلات صرف العملات الأجنبية لو كان لدى الصندوق مركز مفتوح بعملة أجنبية واحدة أو إجمالي صافي مراكز مفتوحة بالعديد من العملات التي تتحرك معا. بغرض تقادي التركيز الزائد في المخاطر يسعى مدير الصندوق للاحتفاظ بمحفظة متنوعة.

12. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

التركز الزائد للمخاطر (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي خطر فشل الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزام أو التزام أبرمه مع الصندوق ، مما يؤدي إلى خسارة مالية للصندوق. ينشأ أساساً من الأرصدة المصرفية.

ويدير الصندوق هذه المخاطر عن طريق وضع رصيده المصرفي لدى مؤسسات ذات تصنيف ائتماني مرتفع. ويعتبر الصندوق أن الجودة الائتمانية للمبالغ التي لم تتأخر عن موعد استحقاقها أو التي لم تضعف هي مبالغ جيدة.

ويمثل الحد الأقصى لتعرض الصندوق في تاريخ التقرير المبالغ الدفترية ذات الصلة للموجودات المالية ذات الصلة في بيان المركز المالي.

من أجل تقليل مخاطر الائتمان، قام الصندوق بتطوير والحفاظ على تصنيفات مخاطر الائتمان للصندوق لتصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. وتقدم معلومات تقدير الجدارة الائتمانية وكالات مستقلة لتقدير الجدارة التقديرية حيثما كان ذلك متاحاً، وإذا لم تكن متاحة، تستخدم الإدارة المعلومات المالية الأخرى المتاحة للجمهور والسجلات التجارية الخاصة بالصندوق لتقييم المدينين الرئيسيين.

يتألف الإطار الحالي لتصنيف مخاطر الائتمان في الصندوق من الفئات التالية:

فئة	وصف	أساس الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة
سليم الأداء	الطرف المقابل لديه مخاطر منخفضة في التخلف عن السداد وليس لديه أي مبالغ متأخرة السداد	12 شهراً الخسارة الائتمانية المتوقعة
المشكوك فيه	تجاوز المبلغ 30 يوماً بعد تاريخ الاستحقاق أو كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي	الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة - ليست ذات قيمة ائتمانية منخفضة
الافتراضي	تجاوز المبلغ 90 يوماً بعد تاريخ الاستحقاق أو أن هناك دليلاً يشير إلى أن الأصل ضعيف ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - منخفضة القيمة الائتمانية
لا تصلح	هناك أدلة تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة وليس لدى الصندوق أي أمل واقعي في التعافي	تم شطب المبلغ

12. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

(أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

توضح الجداول أدناه بالتفصيل الجودة الائتمانية للأصول المالية للصندوق بالإضافة إلى الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان حسب درجات تصنيف مخاطر الائتمان:

31 ديسمبر 2025	ملحوظة	التصنيفات الائتمانية الخارجية	التصنيفات الائتمانية الداخلية	12 شهرًا أو الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة	إجمالي القيمة الدفترية	بدل الخسارة	صافي القيمة الدفترية
					ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الفوائد المستحقة	6	A+	جيد الأداء	12 شهرًا الخسارة الائتمانية المتوقعة	2	--	2
رصيد البنك	7	A+	جيد الأداء	12 شهرًا الخسارة الائتمانية المتوقعة	69,065	--	69,065
31 ديسمبر 2024	ملحوظة	التصنيفات الائتمانية الخارجية	التصنيفات الائتمانية الداخلية	12 شهرًا أو الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة	إجمالي القيمة الدفترية	بدل الخسارة	صافي القيمة الدفترية
					ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الفوائد المستحقة	6	A+	جيد الأداء	12 شهرًا الخسارة الائتمانية المتوقعة	15	--	15
رصيد البنك	7	A+	جيد الأداء	12 شهرًا الخسارة الائتمانية المتوقعة	327,682	--	327,682

12. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

(ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويتمثل النهج الذي يتبعه الصندوق في إدارة السيولة في أن يكفل، قدر الإمكان، أن تكون لديه دائما سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والضاغطة على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة الصندوق.

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الأوراق المالية القابلة للتداول المدرجة في بورصات قطر، وتتمثل سياسة الصندوق في الحفاظ على النقد والنقد المعادل الكافي لتلبية متطلبات التشغيل العادية وطلبات الاسترداد المتوقعة. من واجب مدير الصندوق مراقبة وضع السيولة للصندوق على أساس يومي.

وتفصل الجداول التالية الاستحقاق التعاقدى المتبقى للصندوق فيما يتعلق بالتزاماته المالية غير المشتقة مع فترات سداد متفق عليها. والمبالغ المفصّل عنها في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصوصة. الأرصدة المستحقة في غضون 12 شهرا تساوي أرصدها الدفترية لأن تأثير الخصم ليس كبيرا.

في 31 ديسمبر 2025					
أقل من سنة واحدة	بين 1 و 2 سنة	بين 2 و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
161,301	--	--	--	161,301	مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
61,751	--	--	--	61,751	الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة
223,052	--	--	--	223,052	

في 31 ديسمبر 2024					
أقل من سنة واحدة	بين 1 و 2 سنة	بين 2 و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
133,334	--	--	--	133,334	مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
61,751	--	--	--	61,751	الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة
195,085	--	--	--	195,085	

12. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

(ب) مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل النضج

يعتمد تحليل حقوق الملكية وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال مجموعات الربح أو الخسارة في مجموعات الاستحقاق على التاريخ المتوقع الذي سيتم فيه تحقيق هذه الموجودات. بالنسبة للموجودات الأخرى، يستند التحليل إلى مجموعات الاستحقاق إلى الفترة المتبقية من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية أو، إذا كان ذلك في وقت سابق، التاريخ المتوقع الذي سيتم فيه تحقيق الموجودات

2025	0 إلى 3 شهور	من 3 إلى 6 شهور	من 6 إلى 12 شهرًا	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الموجودات المالية						
رصيد البنك	69,065	--	--	--	--	69,065
الفوائد المستحقة	2	--	--	--	--	2
الأوراق المالية الاستثمارية	6,120,883	--	--	--	--	6,120,883
إجمالي الموجودات المالية	6,189,950	--	--	--	--	6,189,950
المطلوبات المالية						
مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة	161,301	--	--	--	--	161,301
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة	61,751	--	--	--	--	61,751
إجمالي الالتزامات المالية	223,052	--	--	--	--	223,052
فجوة السيولة	5,966,898	--	--	--	--	5,966,898

2024	0 إلى 3 شهور	من 3 إلى 6 شهور	من 6 إلى 12 شهرًا	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الموجودات المالية						
رصيد البنك	327,682	--	--	--	--	327,682
الفوائد المستحقة	15	--	--	--	--	15
الأوراق المالية الاستثمارية	5,963,657	--	--	--	--	5,963,657
إجمالي الموجودات المالية	6,291,354	--	--	--	--	6,291,354
المطلوبات المالية						
مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة	133,334	--	--	--	--	133,334
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة	61,751	--	--	--	--	61,751
إجمالي الالتزامات المالية	195,085	--	--	--	--	195,085
فجوة السيولة	6,096,269	--	--	--	--	6,096,269

12. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي ستؤثر فيها التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الربح وأسعار الأسهم والصكوك وأسعار صرف العملات الأجنبية، على دخل الصندوق أو القيمة العادلة لحيازاته من الأدوات المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحسين العائد.

مخاطر العملة

مخاطر العملة مخاطر العملة هي الخطر الذي يتغير فيه قيمة الورقة المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. لا يتعرض الصندوق لمخاطر الصرف الأجنبي حيث يتعامل بشكل أساسي بالريال القطر، وهي العملة الوظيفية للصندوق.

مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تعتقد إدارة الصندوق أن تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة ضئيل نظرًا لأن الصندوق لا يمتلك أي أصول أو التزامات مالية بأسعار فائدة متغير.

ويحلل الجدول التالي تعرض الصندوق لمخاطر معدل الربح. يتم تضمين أصول وخصوم الصندوق بالقيمة العادلة وتصنيفها حسب تواريخ إعادة التسعير أو الاستحقاق التعاقدية السابقة.

2025	0 إلى 3 شهور	من 3 إلى 6 شهور	من 6 إلى 12 شهرًا	5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير ربحية	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الموجودات							
رصيد البنك	--	--	--	--	--	69,065	69,065
الفوائد المستحقة	2	--	--	--	--	--	2
الأوراق المالية							
الاستثمارية	--	--	--	--	--	6,120,883	6,120,883
إجمالي	2	--	--	--	--	6,189,948	6,189,950
الموجودات							
المطلوبات							
مبالغ مستحقة							
لجهات ذات علاقة	--	--	--	--	--	161,301	161,301
الذمم الدائنة والمصروفات							
المستحقة	--	--	--	--	--	61,751	61,751
إجمالي الالتزامات	--	--	--	--	--	223,052	223,052
المالية							
إجمالي فجوة حساسية الربح	2	--	--	--	--	5,966,896	5,966,898

12. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

(ج) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر معدل الربح (تتمة)

2024	0 إلى 3 شهور	من 3 إلى 6 شهور	من 6 إلى 12 شهرًا	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير ربحية	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الموجودات							
رصيد البنك	--	--	--	--	--	327,682	327,682
الفوائد المستحقة	15	--	--	--	--	--	15
الأوراق المالية الاستثمارية	--	--	--	--	--	5,963,657	5,963,657
إجمالي الموجودات	15	--	--	--	--	6,291,339	6,291,354
المطلوبات							
مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة	--	--	--	--	--	133,334	133,334
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة	--	--	--	--	--	61,751	61,751
إجمالي الالتزامات المالية	--	--	--	--	--	195,085	195,085
إجمالي فجوة حساسية الربح	15	--	--	--	--	6,096,254	6,096,269

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التغيرات غير الإيجابية في القيم العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيم الأسهم الفردية. تنشأ مخاطر صافي موجودات حاملي الوحدات من استثمارات الصندوق في أسهم حقوق ملكية حاملي الوحدات.

توضح حساسية الدخل للتغيرات المفترضة في أسعار السوق للأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر باستخدام المعايير المحاسبية كما يلي:

التغير في سعر السوق	الأثر على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
+5%	306,044
-5%	(306,044)
31 ديسمبر 2025	
+5%	685,422
-5%	(685,422)
31 ديسمبر 2024	

13. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

(ج) مخاطر السوق (تتمة)

تركيز مخاطر أسعار الأسهم

يحلل الجدول التالي تركيز مخاطر أسعار حقوق الملكية لحاملي الوحدات في محفظة الأسهم الخاصة بالصندوق حسب التوزيع الجغرافي (استنادًا إلى مكان الإدراج الرئيسي للأطراف المقابلة أو، إذا لم تكن مدرجة، مكان الإقامة).

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
% من أوراق حقوق الملكية	% من أوراق حقوق الملكية	
%100	%100	دولة قطر
%100	%100	

يحلل الجدول التالي تركيز الصندوق لمخاطر أسعار الأوراق المالية في استثمارات الصندوق حسب التوزيع الصناعي:

2024	2025	
% من الأوراق المالية	% من الأوراق المالية	
49%	49%	خدمات بنكية
12%	16%	صناعي
8%	4%	خدمات ومعدات النفط والغاز
6%	5%	العقارات
6%	7%	خدمات الشحن والخدمات اللوجستية
6%	10%	الاتصالات
5%	0%	النفط والغاز
4%	1%	الكيمائيات
2%	2%	المرافق المتعددة
1%	0%	تجارة التجزئة للأغذية والأدوية
1%	6%	المعادن والتعدين
100%	100%	

14. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وبالتالي، يمكن أن تنشأ فروق بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن الصندوق منشأة عاملة دون أي نية أو اشتراط لتقليص حجم عملياته ماديا أو إجراء معاملة بشروط معاكسة.

يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة وبالتالي لا يوجد فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة.

وتعتبر القيمة العادلة للذمم المدينة والدائنة والمصروفات المستحقة الأخرى، التي يعاد تسعيرها في الغالب وقصيرة الأجل في الحياة وتصدر بأسعار السوق، تقريبية بشكل معقول لقيمتها الدفترية.

14. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

هيكل القيمة العادلة

يستخدم الصندوق الترتيب التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية عن طريق أسلوب التقييم:

- مستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة
- مستوى 2: هي مدخلات، بخلاف الأسعار المدرجة المذكورة في المستوى 1، والتي يمكن ملاحظتها للموجودات أو المطلوبات، بشكل مباشر أو غير مباشر،
- مستوى 3: مدخلات الموجودات والموجودات والمطلوبات التي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن ملاحظتها).

يتم تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - المحتفظ بها للمتاجرة حسب طريقة التقييم بالمستوى 1

القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2025 هي 6,120,883 ريال قطري تحت المستوى 1 من تسلسل القيمة العادلة (2024: 5,963,657 ريال قطري). خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى 1 والمستوى 2 (31 ديسمبر 2024: لا شيء) ولا تحويلات إلى ومن قياسات القيمة العادلة من المستوى 3 (31 ديسمبر 2024: لا شيء). باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية، تعتبر الإدارة أن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية المعترف بها في البيانات المالية بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها العادلة.

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، جنباً إلى جنب مع المبالغ الدفترية الموضحة في قائمة المركز المالي، هي كما يلي:

31 ديسمبر 2025

التسلسل الهرمي	المطلوبات المالية	الأصول المالية	
		التكلفة	القيمة العادلة من
1	التكلفة المطفأة	المطفأة	خلال الربح أو الخسارة
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
--	--	69,065	--
--	--	2	--
6,120,883	--	--	6,120,883
--	161,301	--	--
--	61,751	--	--

رصيد البنك (إيضاح 7)

الفوائد المستحقة (إيضاح 6)

الأوراق المالية الاستثمارية (إيضاح 5)

مستحقات للأطراف ذات العلاقة (إيضاح

8)

الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة

(إيضاح 9)

14. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

هيكل القيمة العادلة (تتمة)

31 ديسمبر 2024

التسلسل الهرمي	الالتزامات المالية	الأصول المالية	
		القيمة العادلة من	
1	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	خلال الربح أو الخسارة
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
--	--	327,682	--
--	--	15	--
5,963,657	--	--	5,963,657
--	133,334	--	--
--	61,751	--	--

رصيد البنك (إيضاح 7)

الفوائد المستحقة (إيضاح

(6)

الأوراق المالية

الاستثمارية (إيضاح 5)

مستحقات للأطراف ذات

العلاقة (إيضاح 8)

الذمم الدائنة والمصروفات

المستحقة (إيضاح 9)

15. الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مدير الصندوق في 25 يناير 2026.